المنهج الانكماشي مقابل النهج التنموي كسياسة إصلاح اقتصادي
أدلة من ليبيا

د.يوسف يخلف مسعود
Dr. Yusef Y Masoud
باحث وأستاذ مشارك بعلم الإقتصاد
الجامعة المفتوحة
dr.yusef@staff.ou.edu.ly

د.محمد عثمان سلامة
Dr. Mohamed O Salama
باحث ومحاضر بعلم الإقتصاد
جامعة بني وليد
salama121982@yahoo.com

د.سامي عمر ساسي
Dr. Sami O Saci
باحث ومحاضر بعلم الإقتصاد
الجامعة المفتوحة
Samisasi509@yahoo.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على برنامج للإصلاح يكون أكثر نجاعة حال الاستقرار من البرنامج الانكماشي، الذي يحرم البلد من التنمية والتقدم. واعتمدت الدراسة على أسلوب "*Caldor Magic Squire*"، ومنهجية "*Johansson Co-integration & VECM*" لتقدير دالة الدراسة بالمديين الطويل والقصير للفترة 1980– 2020، مع تقديم تصور لبرنامج النهج التنموي للإصلاح. فقد أظهرت الدراسة أخفاق برنامج التثبيت الهيكلي، حيث سجل عام 2020 عدم استقرار كارثي بالنسبة للمستوى العام للأسعار ومعدلات مرتفعة للبطالة وتدني غير مسبوق لمعدل نمو حصة الفرد من "*GDP*"، مع تحسن في معدل الميزان التجاري، وهذا راجع لتحسن مبيعات النفط، واستنزاف مدخرات المواطنين، وتخفيض دراماتيكي للدخل الحقيقي لموظفي القطاع العام، عبر تخفيض متلاحق لقيمة العملة المحلية. كما أظهرت نتائج التقدير القياسي وجود علاقة توازنية بالمديين الطويل والقصير، وأن للصادرات النفطية والواردات أثر موجب على الموازنة العامة كمؤشر للإصلاح الاقتصادي، وأثر سلبي علي كل من متغير عدم الاستقرار السياسي والأمني وأسعار النفط، في حين أوضحت النتائج عدم وجود أي تأثير لمتغير الموارد العامة الغير النفطية على العجز.

الكلمات الدالة: *برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي، برنامج الإصلاح التنموي، التضخم، البطالة، معدل نمو دخل الفرد، معدل فائض وعجز الميزان التجاري.*

المقدمة

لا يوجد ريب في التأثير الحكومي على شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، لأن بيدها السياسة المالية وأدواتها، وبالتالي نتاج أدائها يعكس الحالة التي يكون عليها اقتصاد البلد من نمو أو ركود، فببساطة هي من تتحكم في الطلب الكلي الذي بدوره يؤثر في جل المتغيرات الكلية بالبلد، فالسياسات المالية لها دور رئيسي في ضبط ايقاع اقتصاد البلد، لتعكس بذلك هدف الاصلاح والتوازن الاقتصادي. وبالتالي توجه السياسات المالية لإنجاح سياسات إنتاجية معينة، عبر الإعفاء الضريبي والدعم المالي، وكذلك تستخدمها الحكومة في التأثير على ميزان المدفوعات، عبر الرسوم الجمركية والضرائب للتأثير في الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال، هذا فضلا عن الدور الذي تلعبه هذه السياسات في التأثير على الادخار والاستثمار.

فمع تفاقم الديون الداخلية والخارجية، وفقدان البلد لمدخراته القومية، وبيع أصوله الاستثمارية الخارجية، هذا الأمر سيجعل من العجز مشكلة هيكلية تجبر البلد على إحداث تغيير جوهري في نظامها الاقتصادي، أي يصبح العمل على برنامج اصلاح الاقتصاد أمر لا حياد عنه، وفي الواقع عندما يذكر الاصلاح الاقتصادي أول ما يطفو على السطح البرنامج الاصلاحي والمعروف بالتثبيت والتكييف الهيكلي للاقتصاد المفروض من القوى الليبرالية المتطرفة، عبر أذرعها المتمثلة في المنظمات الدولية (*IMF & WB*)، والبديل له الذي تقترحه هذه الدراسة البحثية هو النهج التنموي، ويمكن تعريفهما على النحو التالي:

– منهج التثبيت والتكييف الهيكلي، وهو برنامج يحد من دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، بل يعدها العدو الأول للتنمية والتقدم الاقتصادي، ويدعو بكل حزم للعودة إلى الحرية الاقتصادية الغير مقيدة والمبادرة الفردية، وهذا البرنامج في جوهره ذو نزعة انكماشية تقشفية، ويقترن في تنفيذه بخفض معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة، وتخفيض مستوى الدخول إلى أدنى مستوياتها للأغلبية الساحقة من المواطنين، وأيضا إعادة توزيع دخول وثروة البلد لصالح الأقلية.

– أما بالنسبة للمنهج التنموي، فيركز هذا المنهج على علاج التشوه الذي يعتري اقتصاد البلد، عبر العمل على تطوير وتنمية الموارد العامة للبلد، وترشيد الإنفاق العام، بالإضافة الي تهيئة بيئة ملائمة بالبلد للتنمية ولزيادة الادخار القومي والاستثمار والتشغيل، كما يلعب هذا المنهج دور مهم في العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي للبلد.

وبالرجوع إلى واقع الاقتصاد الليبي، يلاحظ أن التقارير الرقابية المحلية أظهرت عجز هيكلي بالموازنة العامة منذ 2013 وحتى 2017، حيث تروح هذا العجز ما بين 10 الى 25 مليار سنويا، ليتجاوز 60 مليار د.ل في 2020، (تقرير ديوان المحاسبة، 2020، 10)، مما جعل صانع القرار الاقتصادي يعمل مبكراً على خصخصة أكثر من 125 مؤسسة إنتاجية سنة 2012، ليلحقها بتفكير جدي في العمل على وضع برنامج إصلاحي للاقتصاد الليبي منذ 2015، وفعلاً تبني ضمنياً برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي للاقتصاد الليبي، عبر رفع دعم السلع الأساسية في سنة 2016، وبشكل صريح في نوفمبر 2017، مترجماً ذلك لاحقاً في تخفيض متلاحق لقيمة العملة المحلية من 1.25 إى 3.92 ومن ثم 4.48 دينار مقابل دولار واحد في مطلع 2021، والعمل حالياً على خصخصة جل المؤسسات العامة، ومنها قطاع النفط والمطارات والمستشفيات العامة وغيرها. ومما تقدم ذكره يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل البرنامج الإنكماشي برنامج ناجح وفاعل لإحداث إصلاح اقتصادي لدولة مثل ليبيا، عبر الحد من العجوزات الهيكلية للاقتصاد الليبي والحد من التضخم والبطالة؟ وهل فعلا يمكن تنفيذ برنامج إصلاحي للاقتصاد في بلد غير مستقر في شتي المجالات وتنهشه الحروب؟ ولماذا تبنى صانع القرار بالاقتصاد الليبي برنامج تقشفي؟ والتي عادة ما يفرض على الدول التي تعاني من ديون خارجية

وليس على دول غير مدينة وغنية مثل ليبيا، ومشاكلها الأساسية تتركز في عدم الاستقرار وسوء إدارة الموارد الاقتصادية فيها.

مما تقدم تفترض الدراسة أن البرنامج الإنكماشي لإصلاح الاقتصاد الليبي لن يكون له أي فاعلية، بل سيلحق الضرر بالمستوى المعيشى العام، وسيؤدي إلى عدم استقرار الأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، وأيضا فقدان البلد للمؤسسات التي لو أحسنت إداراتها ستحقق تدفق مستمر للموارد العامة، وبالتالي ستعالج العجز الهيكلي للموازنة العامة. وتفترض الدراسة أيضاً أن الخيار الأمثل لإدارة البلد في اوقات عدم الاستقرار والأزمات هو استخدام أدوات اقتصاد الأزمة، من خلال تحمل صانع القرار الاقتصادي مسؤولياته أتجاه موارد البلد والمواطن، وبالتالي تنفيد البرنامج التنموي للإصلاح بدل البرنامج الإنكماشي ذو الطابع التقشفي حال الاستقرار.

لقد هدفت الدراسة إلى بيان حقيقة احتياج البلد إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي من عدمه، خاصة وأن البلد في وضع غير مستقر، كما هدفت للتعريف علي أن ليبيا بوضعها الحالي لا تحتاج لأى برنامج إصلاحي بقدر ما تحتاج لإدارتها بأدوات اقتصاد الأزمة، وذلك من خلال تولي صانع القرار إدارة اقتصاد البلد حتى يصل الي مرحلة الاستقرار. وتكمن أهمية الدراسة في بيان تداعيات برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي للاقتصاد الليبي على إصلاحه، وخاصة أنه قد انهي متوسط المدة المسموح لتنفيذ هذا النهج، والذي يفترض مؤيدوه أنه لا يتجاوز في المتوسط ثلاث سنوات حتى يؤتى تماره، بسبب شدة وطأة هذا النهج على مواطني البلد قيد الإصلاح. كما تكمن أهمية الدراسة في تمكين صانع القرار الاقتصادي بليبيا والمهتمين بالشأن الاقتصادي المحلي من تقديم الإرشاد في سياسة بديلة للإصلاح، حال أخفاق النهج التقشفي في أحداث إصلاح للمتغيرات الكلية الرئيسة للاقتصاد الليبي.

اعتمدت الدراسة على أسلوب "*Caldor Magic Squire*"، في تحليل تداعيات عدم استقرار المستوى العام للأسعار والبطالة واختلال الميزان التجاري ومعدل نمو حصة الفرد من "*GDP*"، من خلال دراسة فترة ما قبل برنامج الإصلاح لسنة 2015، وبعد مرور خمس سنوات من الشروع في النهج الإنكماشي لإصلاح الاقتصاد الليبي، ألا وهي سنة 2020، وقد استخدمت الدراسة منهجية "*Johansson Co-integration & VECM*" لتقدير دالة الدراسة بالمديين الطويل والقصير للفترة 1980– 2020.

الدراسات السابقة

في مطلع ثمانينيات القرن الماضي اكتسب مفهوم الإصلاح الاقتصادي الاهتمام الأكبر لدى الاقتصاديين وخبراء صندوق النقد الدولي، وذالك على أثر أزمة المديونية الدولية التي أنطلقت من المكسيك سنة 1982، والتي تعد نقطة البداية في مسار الإصلاح الاقتصادي للدول النامية (خرص الحواس. 2018). لتظهر مناهج متباينة في الإصلاح ولم يكن التباين ظاهر في المناهج فحسب، بل أيضا في النتائج الناتجة عن تلك المناهج. فعلي سبيل

المثال أظهرت نتائج دراسة أجريت على 44 دولة خلال الفترة من 1970- 1999، أن معدل النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مرضية، وكانت زيادة النمو محدودة، وربما قد يرجع السبب في ذلك الي تأخر تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي فإن البيئة غير مناسبة لاستخدام النهج الانكماشي في هذه الدول مقارنة بالدول الأخرى، (اسماعيل، وعبدالمنعم، 2018). بالمقابل أظهرت نتائج بعض الدراسات التي أجريت على العديد من الدول النامية، استجابة للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والمتطلبات المتزايدة للنمو الداخلي، ويتمثل ذلك في تطبيق سياسات اقتصادية تعطي دوراً اقوى للسوق وتنمية القطاع الخاص، وتسمح بالإندماج مع الاقتصاد العالمي، وكان في مقدمتها تلك السياسات والإجراءات التي تهدف لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي، من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية متشددة موجهة لترشيد الطلب المحلي، عن طريق خفض النفقات الحكومية والسيطرة على نمو السيولة النقدية، وانتهاج سياسات محدده فيما يخص نظامي الأسعار وسعر الصرف. فقد بينت تجربة الهند تمكنها من التحكم في معدلات التضخم عند مستوى مقبول، وتكوين احتياطيات ضخمة من العملة الصعبة (حجاب، وأخرون، 2019، وعبورة، 2009، بيرثلمي، وبن طاهر، 2004). وعلى صعيد متصل أظهرت دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1996-2018، بأنه ينبغي إدارة اقتصاد البلد بأدوت اقتصاد الأزمة، وعند الاستقرار بالإمكان أتباع سياسة نقدية انكماشية، أي بمعني العمل على استقرار المستوى العام للأسعار وتخفيض العجز بالميزان التجاري، وكذلك العمل على تخفيض النمو الاقتصادي وزيادة معدل البطالة، وذلك بغرض إحداث إصلاح حقيقي ومؤسسي للاقتصاد الليبي (يخلف، 2018).

إلا إن طيف عريض من الدراسات السابقة ترى في النهج التنموي التوسعي، أسلوب ناجز للإصلاح الاقتصادي، فعندما قامت الولايات المتحدة الامريكية بإصلاحات اقتصادية، وذلك من خلال تطبيق سياسات نقدية ومالية محفزة، لرفع قيمه الدولار الامريكي بأكثر من 10% مقابل العملات الدولية الأخرى، ودلك خلال الفترة من 2014 حتي كانون الثاني من 2015، ساهم ذلك بانتعاش الاقتصاد، وانخفاض في أسعار السلع الأساسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وفي الأسواق العالمية، ولاشك أن هذه التقلبات في الدولار ساهمت في الثاتير بشكل كبير علي أسعار الطلب والعرض من النفط الخام في الأسواق المحلية والدولية، (مازن واخرون، 2018 & *Dawson*, 2006). كما أظهرت دراسة أخري على 26 دولة، وكذلك عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري، أن هذه الإصلاحات كانت لها تكلفة على الاقتصاد في الأجل القصير، في حين كان لها أثر إيجابي كبير على النمو في الأجل الطويل، (حبيب واخرون، 2015، ولعمى ومسعى، 2014، ونسمة وموارد، 2017، وأبومرداس، 2015. ومسعودي، 2017، و*Baecky and Havranek*, 2013). وفي المقابل أظهرت دراسة على الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة من 1980-2012، بعض الاختلاف علي ما تقدم من دراسات، حيث أكدت على أن الإنفاق الحكومي كان له تأثير عكسي علي النمو الاقتصادي في باكستان، بينما كانت هناك علاقة طردية بين كل من الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، كما أوضحت نتائج الدراسة أن الإطار المؤسسي

الذي يحكم القطاع المالي وطريقة تنفيذ سياساته، يلعبان دوراً أساسيا في دعم النمو الاقتصادي للدولة، وبالتالي ينبغي أن يتسم تنفيذها بالمصداقية والشفافية لزيادة مستويات ثقة الأفراد في قرارات الدولة، (*Nazir et al.,* 2013). كما برهنت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 2001– 2014، أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على الصادرات الغير النفطية ضعيف، إذ تبين أن قطاع النفط لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة للناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى أن هناك نقص في فعالية برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي المنفذة في تحقيق النمو، (ابوجمعة، 2015).

وعلى صعيد متصل فقد توصلت عدد من الدراسات على العديد من الدول العربية، أن سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه، أي أن زياد الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤدي إلي زيادة العرض الكلي، وتنشيط الجهاز الإنتاجي، كما كان مخطط له، وأن لسياسة الإنعاش الاقتصادي علي معدل النمو والبطالة أثر ضعيف وغير مستدام، ويتحدد معدل النمو في الدول النفطية بشكل أساسي علي قطاع المحروقات، نظراً لمساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وأن لسياسة الإنعاش تأثير مباشر علي قطاع البناء والأشغال العامة للدولة، كما أظهرت النتائج أن الدولة أهتمت بتنفيذ برنامج الدعم والإنعاش الاقتصادي دون تنفيذ واكمال المسارات الاقتصادية الأخرى، الأمر الدي ترتب عليه تقليل فعالية دور هذه السياسة، (بوفليح، 2013، وبيرثلمي وبن طاهر، 2004، وبني سلامه، درادكه، 2006).

واقع المنهج الإنكماشي كسياسة إصلاح بالإقتصاد الليبي

قبل الولوج في قراءة المنهج الإنكماشي وعرض نتائج مربع كالدر السحري بالاقتصاد لعامي 2015 و2020، يجب توضيح أن نتائج مربع كالدر سوف تقارن مع النموذج الأمثل للدول "*Ideal Country*"، التي قدمته منظمة (*Organisation for Economic Co-operation and Development- OECD*)، وهي منظمة مقرها باريس، تسعى إلى مساعدة أعضائها، بغية تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل، وتحسين مستوى معيشة السكان. وتضم 34 عضواً، معظمهم من الدول المتقدمة، وتشتمل على 200 لجنة وفريق عمل، وأربعين ألف خبير من البلدان الأعضاء، (*OCED*, 2021)، وقدمت هذه المنظمة نمط مثالي لما يجب أن يكون عليه اقتصاد البلد، والذي سينقاش لاحقاً مع تحليل نتائج الاقتصاد الليبي.

وللتعرف على نتائج برنامج الإصلاح بالاقتصاد الليبي، وفق متغيرات مربع كالدر السحري، سيتم دراسة سنتين ما قبل تطبيقه، وبعد خمس سنوات من تطبيقه، وبالتالي السنة الأولى هي 2015، وهي الفترة التي تلت تغيير نظام الحكم وشهدت استقرار نسبي، والفترة الثانية هي 2020 والتي تعبر عن الفترة التي تدخلت فيها الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية المحلية، وقدمت فيها خارطة إصلاحات اقتصادية عبر برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي والتي عرفت بإصلاحات "ستيفاني ويليامز" المبعوثة بالإنابة للأمم المتحدة بليبيا.

1) مربع كالدر الإقتصادي لسنة 2015: شهدت هذه السنة تشوه كبير في مربع كالدر للإقتصاد الليبي، حيث لوحظ أرتفاع معدلات التضخم بشكل كارثي، فتجاوز معدله 24% ليقفز على المعدل الأمثل بنحو 23.99%. ولم يكن معدلات البطالة بأفضل حال، حيث سجلت معدلات بطالة مرتفعة جداً قاربت 19%، متجاوزة بذلك المعدل الأمثل والمسموح به بأكثر من 13%، كما سجلت تدني كبير في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بالإقتصاد الليبي، مسجلة 0.17-%، منخفضة عن الحد الأمثل بنحو 20%، كما سجل رصيد الميزان التجاري عجزاً 0.46-%.

شكل (1) يوضح مؤشرات مربع كالدر الاقتصادي الليبي في 2015

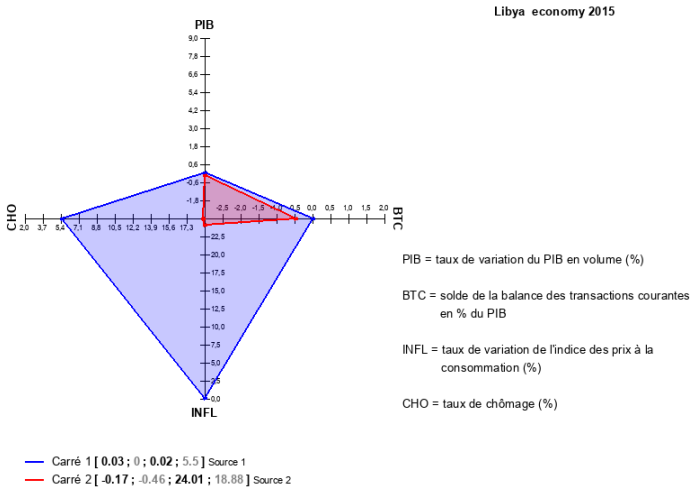

– أن السبب الرئيس للتضخم وانهيار العملة الوطنية هو أنه وقت الحرب لم يتم إدارة اقتصاد البلد بأدوات اقتصاد الأزمة، والاعتماد على التجار في توريد السلع الأساسية والدواء وأيضا في توفير السيولة المحلية عن طريق فتح اعتمادات مستندية للتجار، (تقرير ديوان المحاسبة، 2011، 8)، حيث تم بيع 30 مليون دولار لتجار العملة، ويعد هذا الأجراء مخالف للمواد 46-47 من القانون 1 لسنة 2005، بشأن النقد والمصارف، فنجم عن ذلك جنى التجار من هذه العملة مكاسب بالمضاربة في السوق السوداء بلغت 3.3 مليون د.ل، مما تسبب في زيادة هيمنة تجار سوق السوداء على تدفق السيولة وتحكمهم في الأسعار، وبالتالي أضعف تأثير الدولة في السيطرة على الاقتصاد المحلي، (تقرير ديوان المحاسبة، 2011، 90-230). ليكرر ذات الخطأ في 2014 حيث أظهرت التقارير استنزاف احتياطيات مصرف ليبيا المركزي من النقد الأجنبي، عبر إيقاف تداول العملات الأجنبية على المواطن ومنحها لتجار السوق السوداء تحت غطاء اعتمادات تجارية، الأمر الدي ترتب عليه تمكين الأخير من المضاربة بالعملات الأجنبية وأحداث أنهيار للعملة المحلية، (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، 219). ليلحقها المصرف المركزي عبر إدارة الرقابة على المصارف، بأهماله وتقصيره في متابعة التحويلات الخارجية، التي تنفذها المصارف التجارية في شكل اعتمادات وحوالات، والتي تجاوزت 20.8 مليار دولار في سنة 2014 فقط، ولم يتم إعداد التقارير بالشركات والأفراد الذين قاموا بتحويل النقد الأجنبي، وكذلك عدم بيان السلع والخدمات التي

تم توريدها أو الحصول عليها مقابل ذلك، حيث يلاحظ جلياً أن هذا المبلغ ليس له أثر على الأرض، سواءً كسلع وخدمات أو انشاءات، كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة أجمالي حركت التحويلات الخارجية المنفذة من قبل المصرف المركزي خلال سنتي 2013-2014 بلغت 100.8 مليار دولار، (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، 169-170). كما أظهرت التقارير الرقابية أن الإعتمادات المستندية والحوالات الخارجية التي نفذتها المصارف التجارية خلال 2015 قد بلغت حوالي 41 مليار دولار، وعلى الرغم من اكتشافه التزوير والتلاعب بهذه التحويلات، إلا أنه لم يتم إتخاذ إجراءات عملية و فاعلة من قبل الإدارة، من شأنها أن تعالج هذه الظواهر وتلزم المصارف بحسن تنفيذ الأنشطة المرتبطة بعمليات التحويل، (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، 213).

- أما بالنسبة لجانب الفساد فإنه يعتبر العقبة الكؤود أمام التنمية ورفاهية المواطن، حيث أظهرت التقارير الرقابية أن ليبيا تعتبر من أكثر ثلاث دول فساداً في سنة 2013، والست دول الأكثر فساداً بالعالم في سنتي 2014 و2015، (تقرير ديوان المحاسبة، 2015، 125). فقد أشارت التقارير أنه قد تم استخدام أموال التنمية في غير الأغراض المخصصة لها، (تقرير ديوان المحاسبة، 2012، 17). وكذلك الاستمرار في تسييل التفويضات المالية بالرغم من توقف المشروعات بسبب سوء الأوضاع المالية، وعدم عودة الشركات لإستكمالها حيث سيل في 2013 مبلغ 12.626 مليار د.ل بالمخالفة لنص المادة 22 من اللائحة التي تنص على إصدار تفويضات ربع سنوية للمتابعة، (تقرير ديوان المحاسبة، 2013، 15-16). كما أظهرت التقارير أيضاً قيام بعض الموردين بإعداد إقرارات وهمية وإخراج البضائع من الحظائر الجمركية دون دفع الرسوم الجمركية. وامتناع بعض المخلصين الجمركيين من سداد الرسوم الجمركية المقدرة على البضائع الموردة، وأجبار موظفي الجمارك على تخفيض تلك الرسوم، وايضا قبولهم للتخفيضات بحجة عدم توفر النواحي الأمنية. وكذلك معاملة جل البضائع الموردة على أنها ذات منشأ عربي باعتبارها تتمتع بالاعفاء الكلي، في حين أن البضائع الموردة ذات منشأ أوربي، (تقرير ديوان المحاسبة، 2013، 28). هذا فضلا عن الفساد الخاص برصيد بند المساهمات الخارجية الخاصة بالبنك المركزي، حيث بلغت نحو 10 مليار دولار، ويتضمن مشاركات المصرف المركزي في عضوية المؤسسات والمنظمات الدولية والخدمية الغير ربحية مثل: (برنامج تمويل التجارة العربية، ومنظمة الأوبك التي أنشأها النقد الدولي)، وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن المصرف المركزي لم يستثمر مشاركاته في هذه العضويات، بما يعود عليه من الإستفادة من الخدمات والبرامج التي تقدمها هذه المنظمات، (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، 170). كما ظهر الفساد أيضاً في التفاوت الجامح لدخول موظفي القطاع العام، وعدم وجود معايير واضحة للتفرقة بين الوظائف، (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، 68). حيث بلغ التفاوت بالدخول نحو 55 ضعف لأدنى مرتب لموظفي القطاع العام، هذا فضلاً عن المزايا والمكافاءات الأخرى.

- أما بالنسبة لسوء إدارة مقدرات البلد ومخالفة القوانين والتشريعات: فقد أظهرت التقارير الرقابية المحلية أنه في 2012، أنه تم منح قروض وهبات دولية بأجمالي 761.982 مليون دولار (لتونس 254.240 مليون دولار،

وللسودان و126.922 مليون دولار، وهبات 126.940 مليون دولار للسودان، ولموريتانيا 253.880 مليون دولار)، بالمخالفة لأحكام المادة 20 من قانون الميزانية لسنة 2012، والتي نصت على تخصيص المبالغ المدرجة في بند أحتياطي الميزانية العامة، لتغطية أي عجز يطرأ في الميزانية العامة، (تقرير ديوان المحاسبة، 2016، 24).

– احدى مؤشرات الفساد أيضا سوء إدارة المال العام، حيث لوحظ التركيز على الاستثمار في القطاع الخدمي، (تقرير ديوان المحاسبة، 2012، 17). كما أظهرت التقارير الرقابية أنه بلغ تمليك 125 وحدة إنتاجية في 2012، بقيمة بلغت نحو 2.2 مليار د.ل، ولوحظ التوجه لخصخصة الوحدات الإنتاجية دون معالجة المختنقات التي كانت تعاني منها، ودون تأهيلها مادياً وتقنياً، الأمر الدي أدى إلى توقف العديد منها عن العمل أو تعثرها وعدم الاستفادة منها في دورة الاقتصاد الوطني. وقد بلغت عدد المشروعات الاستثمارية 606 مشروعاً، منها 227 مشروع تم تنفيذه بقيمة 4.6 مليار د.ل، و196 مشروعاً لم يشرع في تنفيذها بقيمة 43.3 مليار د.ل، وعدد 183 مشروعاً تحت التنفيذ بقيمة 27 مليار، أي بأجمالي 74.9 مليار د.ل، (تقرير ديوان المحاسبة، 2012، 16). وتفصح التقارير أيضاً أنه أبرمت الهيئة العامة للمشروعات عبر جهاز تنفيذ مشروعات الأسكان والمرافق عقود مع 4034 شركة بقيمة بلغت نحو 44 مليار د.ل، وسدد منها آن ذاك نحو 10.3 مليار د.ل، هذا فضلاً عن ضعف إمكانيات بعض الشركات المتعاقد معها، وعدم قدرتها على التنفيذ، الأمر الدي نجم عنه إلغاء وسحب عدد كبير من المشروعات والبالغة حوالي 739 مشروعاً، (تقرير ديوان المحاسبة، 2012، 89). والكارثة هو الاستثمار في دول منهارة اقتصادياً، حيث بلغ بند الاستثمارات في الودائع الجارية الخارجية في 28 فبراير 2015 نحو 3.2 مليار دينار، أغلبها موجود بدول منهارة اقتصاديا ويصعب استرجاعها من قبل المصرف المركزي، نظراً لانقضاء عدة سنوات على استحقاقها، (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، 170).

– بالنسبة لعدم الاستقرار، فالانقسام السياسي والعسكري والمناطقي، نتج عنه نزاع عنيف وازدواج في السلطات ومؤسسات الدولة السيادية، بسبب رفض نتائج الإنتخابات، ورفض بعض ممثلي السلطة التشريعية السابقة (المؤتمر الوطني العام) التسليم للسلطة التشريعية المنتخبة (مجلس النواب) سنة 2014، كذلك كان لاستمرار أقفال الموانئ والحقول النفطية تأثير سلبي على استقرار الدولة ومواردها وخطط عمل المؤسسات فيها والمبني أساسا علي الإيرادات النفطية، (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، 16). بالإضافة ايضا للكثير من المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الليبي والتي ظهرت في التقارير الرقابية المحلية خلال الفترة 2011– 2015، ولا يتسع المجال لذكرها.

2) مربع كالدر الاقتصاد الليبي لسنة 2020: لم تكن هذه السنة بأفضل حال من 2015، فبرغم من البرنامج التقشفي القاسي الذي تحمله المواطن الليبي طيلة الخمس سنوات التي لحقت سنة 2015، والتي تسببت في تأكل مدخراته وانخفاض القيمة الحقيقية لمرتباته، فلا زالت معدلات البطالة مرتفعة جداً عن المعدل الأمثل، حيث ظلت

تقريباً كما كانت قبل البرنامج الإصلاحي، فسجلت 18.6% منحرفة عن المعدل الأمثل بنحو 13.13%، ومعدلات التضخم لازالت كارثية، حيث سجلت معدل بنحو 22.3% منحرفة عن المعدل الأمثل بنحو 22.24%، ولازالت قريبة جداً من معدلات سنة 2015، كما شهدت معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مزيداً من التدهور والانخفاض، فقد انخفض بمعدل 0.23-%، مسجلة انحراف عن المعدل الأمثل بنحو 26%، وكذلك مسجلة تدني عن 2015 بنحو 0.06%. إلا معدل رصيد رصيد الميزان التجاري سجل فائض طفيف بلغ 0.09%.

شكل (2) يوضح مؤشرات مربع كالدر الاقتصادي الليبي لسنة 2020

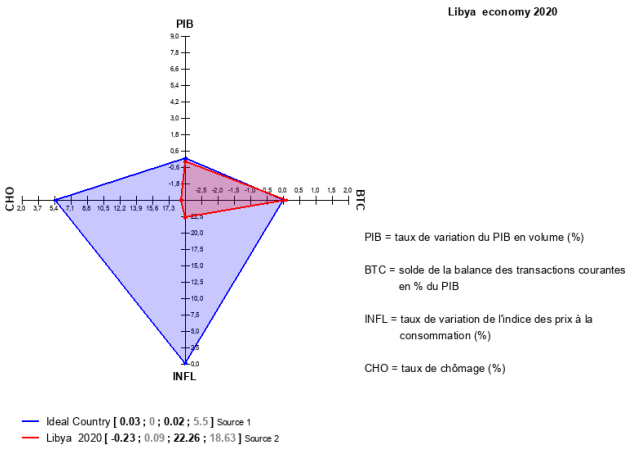

ولكن بالنظر إلى الطفرة الملحوظة للموارد الطبيعية التي يتميز بها الاقتصاد الليبي، يبرز هنا تساؤل مهم عن الأسباب وراء التشوه الكارثي لمربع كالدر بالاقتصاد الليبي؟، فالإجابة على هذا التساؤل يتم عن طريق الرجوع إلى التقارير الرقابية المحلية للفترة 2016-2020، وهي فترة البدء في تنفيذ برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي لإصلاح الاقتصاد الليبي، وقد وجدت الأسباب التالية:

- انقسام وعدم استقرار: وجود ثلاث حكومات على الأرض متمثلة في حكومة الوفاق طرابلس وحكومة الانقاذ بطرابلس والحكومة المؤقتة بالبيضاء (تقرير ديوان المحاسبة، 2016، 12). مما تسبب في تحميل الدولة لمصروفات ثلاث حكومات في ذات الوقت، وما تتضمنها من نفقات تسييرية ومرتبات ومزايا للمسؤولين وغيرها. هذا فضلاً عن توسع الحكومات في الإنفاق والتعيينات والتعاقدات، مما خلق فجوة وخلل بين محاولات الإصلاح والواقع الذي فرضته آثار تصرفات تلك الحكومات ومؤسساتها المالية، (تقرير ديوان المحاسبة، 2016، 13).
- إحداث شلل اقتصادي: من المعروف أن الاقتصاد الليبي بطبيعة اقتصاد ريعي تقريباً، وبالتالي تعد العوائد الطبيعية المصدر الوحيد للدخل، وعليه فإن عملية إغلاق الموانئ النفطية لفترة طويلة امتدت من 2013 وحتى 2016، أدت لخسائر ضخمة قدرت بنحو 146.225 مليار د.ل أي ما يعادل 106.589 مليار دولار، (تقرير ديوان المحاسبة، 2016، 18)، ليلحقها أغلاق أخر في 2019.

– تشوه الهيكل الإداري بالدولة: على سبيل المثال لا الحصر، وجود مؤسسات إدارية عامة تمارس أنشطة متشابهة في مجال الإسكان والمرافق كجهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، وجهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق العامة، وجهاز تنمية وتطوير المدن. ووجود مؤسسات إدارية عامة تمارس أنشطة متشابهة في مجال المواصلات، كجهاز تنفيذ مشروعات المواصلات، ومصلحة الطرق والجسور، ومصلحة الطيران المدني، ومصلحة المطارات، ومصلحة الطرق والنقل البري. وكذلك وجود مؤسسات إدارية عامة تمارس أنشطة متشابهة في مجال تحديد الاحتياجات الصحية، كجهاز الإمداد الطبي، وإدارة الصيانة بوزارة الصحة. وأيضاً وجود مؤسسات إدارية عامة تمارس أنشطة متشابهة في مجال الموارد المائية، كالهيئة العامة للموارد المائية، والهيئة العامة للمياه، والجهاز التنفيذي لحفر وصيانة آبار المياه، (تقرير ديوان المحاسبة، 2016 ،51– 52).

– فساد القطاع الخاص: ظاهرة التهرب الضريبي بأشكاله وأنواعه وعزوف صغار الممولين عن دفع الضريبة. وتزوير المعاملات الضريبية والتدليس والإدلاء بمعلومات غير صحيحة حول النشاط. واستعمال مستندات الشحنة في تحويل أموال للخارج أكثر من مرة. والتهرب الجمركي وتزوير مستندات التوريد. وتهريب الأموال للخارج عن طريق التلاعب في الاعتمادات والمستندات برسم التحصيل. والعقود والتوريدات الوهمية أو الناقصة أو غير المطابقة للمواصفات. وسوء تنفيذ المشروعات، والتلاعب في كميات الأعمال المتعاقد عليها مع القطاع العام، وتهريب المعادن والسلع المحضورة للخارج، ودفع مبالغ مباشرة عينية إلى موظفي الدولة المكلفين بمتابعة المشروع. التملص من تنفيذ أعمال العقود المبرمة بعد الحصول على الدفعات المقدمة أو قيمة التوريدات (تقرير ديوان المحاسبة، 2016، 57–58).

– سوء أداء صانع القرار الاقتصادي: ظهرت مؤشرات تمثل قرائن قوية على أن الوضع الاقتصادي السيء الذي عانته الدولة خلال 2017 غير حقيقي، وأنه كان بالإمكان أن تكون الأوضاع أفضل بانتعاش الاقتصاد كنتيجة طبيعية لتحسن أنتاج النفط في 2017، وارتفاع موارده التي كانت أفضل من الأعوام السابقة، إلا إن هذا الأمر لم يحدث وكانت الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشة سيئة، نتيجة سياسة التضييق التي أنتهجها المصرف المركزي في العام 2017، بعد أن آلت إدارة الموازنة الاستيرادية لوزارة الاقتصاد بعكس السياسة التي كانت متبعة في أنفاق النقد الأجنبي تحت إدارة المصرف المركزي في الأعوام القريبة السابقة، (تقرير ديوان المحاسبة، 2017، 16). وهذا ما يفسر ارتفاع سعر النقد الأجنبي بالسوق السوداء، حيث وصل في نهاية 2017 لقيمة 9.5 دينار للدولار بسبب انخفاض عرض النقد الأجنبي بشكل لم يسبق له مثيل، (تقرير ديوان المحاسبة، 2017، 17).

– مؤشر الفساد: أظهرت التقارير الرقابية المحلية أن ليبيا تتربع على عرش الفساد العالمي، وذلك وفق مؤشر مدركات الفساد العالمي "*CPI*"، حيث تعد ليبيا من أفسد عشر دول بالعالم خلال الفترة 2012– 2019، (تقرير ديوان المحاسبة، 2019، 54). فقد تم أهدار أكثر من 80 مليار د.ل على مشروعات التنمية من 2010–

2017، دون تحقيق أي تنمية تذكر. كما أظهرت التقارير الرقابية المحلية أنه خلال الفترة 2012-2017 تم إنفاق حوالي 30 مليار د.ل على قطاع الكهرباء وعلي الرغم من ذلك، لازالت الدولة تعاني من الانقطاعات المتكررة وسوء الخدمة. كما أنفق نحو 36 مليار د.ل سنوياً على الدعم ولازال المواطن في عوز ومعاناة، حيث يباع رغيف الخبز والدواء والسلع الاساسية بأغلى الأسعار، وانعدام وجود الوقود في أكثر من نصف مناطق الدولة، وتعثر وجودها بين الحين والأخر في النصف الثاني. بالإضافة لذلك فقد أنفق أكثر من 24 مليار د.ل خلال الفترة 2012-2017، على الصحة والأدوية ولازال المواطن يبحث عن العلاج والدواء في المصحات الخاصة في الداخل والخارج. وأهدر نحو 4.5 مليار د.ل على 141 بعثة دبلوماسية دون تحقيق أي مصالح للدولة. ايضا إنفاق أكثر من 48 مليار د.ل على التعليم بشقيه العام والعالي ولا زال التعليم يعاني من سوء الخدمة وتدني جودة المخرجات. هذا فضلاً عن فساد الهيئات الرقابية والقضائية والتشريعية، حيث أظهرت التقارير الرقابية المحلية، المحاباة والمجاملة والرشى واستغلال السلطة للمصلحة الخاصة، مما نجم عنه افلات الفاسدين من العقاب واستمرارهم في نهب مقدرات البلد وخيراته (تقرير ديوان المحاسبة، 2017، 76).

مما تقدم يلاحظ أن برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي الذي أزمع تنفيذه كبرنامج إصلاح اقتصادي للفترة 2016 ومستمر حتى 2021، والمفترض أن يكون خاص بالمدى القصير، بحيث لا يتعدى في المتوسط ثلاث سنوات وفق نظرة النقديين رواد المدرسة النيوكلاسيكية، ولكن النتائج الاقتصادية التي أسفر عنها تحليل مربع كالدر السحري على الاقتصاد الليبي أظهرت فشل مدوي له (أنظر شكل 2)، حيث سجلت معدلات كارثية للتضخم والبطالة هذا فضلاً عن تحقيق انخفاض كبير جداً في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2021، ومزيداً من التدهور والانخفاض، فقد انخفض بمعدل 0.23-%. وبالتالي فإن الاستمرار في هذا البرنامج سيؤدي لمزيد من معاناة المواطن وتدهور النمو الاقتصادي بالبلد.

وصف وتقدير دالة الدراسة

طبقاً للنظرية الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، فإنه يمكن تحديد أهم العوامل التي تؤثر على الموازنة العامة للدولة الليبية كمؤشر للإصلاح الاقتصادي، وفقاً للدالة التي تتخذ من الصياغة التالية شكلاً لها (عيسى، 2003، ويخلف وأخرون، 2018).

$$BD = F(OX, OP, M, IN, D1) \quad (1)$$

$$\sum BD_t = \alpha_0 + \alpha_1 \sum OX_t + \alpha_2 \sum OP_t + \alpha_3 \sum M_t + \alpha_4 \sum IN_t + \alpha_5 D1 + U_t \quad (2)$$

حيث أن: BD تشير لعجز أو فائض الموازنة العامة لاقتصاد الليبي سنوياً كمؤشر للإصلاح الاقتصادي. وتشير OX لقيمة الصادرات النفطية السنوية بالدينار الليبي، وOP تمثل متوسط أسعار النفط السنوية في السوق العالمي، M تعبر عن قيمة الواردات الليبية بالدينار، وتعكس IN الإيرادات الغير النفطية بالاقتصاد الليبي

(ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورسوم جمركية)، D_1 تمثل متغير وهمي يشير إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني.

بعد أجراء اختبارات "*Unit Roots*" وفق اختبارات "*ADF, PP, Correlogram tests*" لفحص وجود جذور وحدة بسلاسل دالة الدراسة، تبين أنها تعاني من جذور الوحدة عند المستوى، ولكن بعد الفروق الأولى لها استقرت عند المستوى الأول "1^{ST}". عليه تم إجراء اختبارات "*Lag Length*"، تبين أن درجة التخليف المثلى لكل سلاسل دالة الدراسة هي المستوى "2^{ND}". وبتقدير العلاقة في المدى الطويل وفق أسلوب "*Johnson Co-integration*" تبين وجود ست علاقات توازنية بالمدى الطويل وفق لاختبارات "*Trace*" و "*Max Eigen value*".

بعد التأكد من خلو تقدير دالة الدراسة بالمدى القصير من مشاكل التقدير مثل "*Serial Correlation; Heteroskedasticity; Normality distribution problems; & non stability function*"، عليه تم حصول على النتائج التالية:

$$d(BD) = -0.094129^{***}(BD_{-1} - 15.6615794541\,OX_{-1} + 5499.52410869\,OP_{-1} + 4.75169211851\,M_{-1} + 8.81257543023\,IN_{-1} - 352981.387863\,D1_{-1} - 56477.6892977) + 0.578236\,d(BD_{-1}) - 0.656136\,d(BD_{-2}) + 0.275340\,d(OX_{-1}) + 3.117708^{***}d(OX_{-2}) - 383.1295^{***}\,d(OP_{-1}) - 1100.526^{***}\,d(OP_{-2}) + 1.318401^{**}\,d(M_{-1}) - 1.790273^{***}\,d(M_{-2}) - 0.230318\,d(IN_{-1}) - 3.122827\,d(IN_{-2}) + 69902.45^{***}\,d(D1_{-1}) - 22190.13^{**}\,d(D1_{-2}) + 5294.461^{***} \quad (3)$$

أظهرت نتائج تقدير دالة النمو الاقتصادي بمنهجية "*VECM*"، أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "ECT_{-1}"، يكشف عن عودة متغير لعجز أو فائض الموازنة العامة الليبي سنوياً كمؤشر للإصلاح الاقتصادي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة تصحيح أختلال التوازن بنحو 0.094 في كل فترة زمنية من الفترة "t_{-1}"، والتي تعد معامل تعديل بطيء، أي عندما ينحرف مؤشر متغير معدل نمو الاقتصاد خلال الفترة قصيرة الأجل "t_{-1}" عن قيمتها التوازنية في الآجل الطويل فإن سرعة التصحيح تعدل نحو 0.094 من هذا الاختلال في الفترة "t"، إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد نحو 128 فترة زمنية، وهذا يكشف تداعيات سوء تخصيص الموارد بالمدى الطويل، واخفاق ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية للاقتصاد الليبي.

كما أظهرت نتائج تقدير العلاقة بالمدى القصير واختبارات "*Wald*" أثر موجب على الموازنة العامة كمؤشر للإصلاح الاقتصادي لكل من متغير "*OX*" عائدات الصادرات النفطية ومتغير "*M*" الواردات الليبية بالدينار، في حين أظهر متغير "*OP*" الأسعار النفطية علاقة سلبية على الموازنة العامة كمؤشر للإصلاح الاقتصادي، ولعل هذا الأثر بسبب التشريعات المحلية، حيث نص القانون رقم 85 لسنة 1970، والذي يقضي بتخصيص ما لا يقل

عن 70% من الإيرادات النفطية لأغراض التنمية، والتي تذهب للمدخرات القومية، وكذلك الفساد والأخطاء الفادحة التي أحدثها صانع القرار الاقتصادي، مثل التمويل بالعجز والدين المحلي والاعتمادات التجارية وطباعة العملة. كما أظهرت النتائج أن المتغير الوهمي "*D1*" الذي يعبر عن عدم الاستقرار السياسي والأمني له تداعيات سلبية على الموازنة والإصلاحات الاقتصادية. في حين لم يظهر متغير "*IN*" الموارد العامة الغير النفطية أي أثر على الموازنة، وذلك بسبب ضعف قيمتها وعدم جباية جلها في العقد الأخر من الدراسة وفق ما أظهرته التقارير الرقابية المحلية.

المنهج التنموي

مما تقدم يلاحظ أن الاعتماد على برنامج التثبيت والتكييف الاقتصادي، عملياً لم يؤدي إلى أي بوادر لإصلاح الاقتصاد الليبي، وبالتالي هنا يبرز سؤال هام مفاده، هل فعلا الاقتصاد الليبي يحتاج إلى إصلاح؟ للإجابة على هذا السؤال يجب الرجوع إلى ما تقدم عرضه فيما أظهرته نتائج مربع كالدر السحري حول الاقتصاد الليبي والتقارير الرقابية المحلية، وكذلك ما أظهرته نتائج تقدير دالة الدراسة، حيث أبرزت أن الاقتصاد الليبي غير مستقر أمنيا ولا سياسياً ولا عسكرياً ولا حتي إدارياً، والفساد يضرب جميع أركانه وفق ما أظهره مؤشر مدركات الفساد الدولي "*CPI*". وعليه، في هذه المرحلة لا يمكن التفكير في إصلاح الاقتصاد الليبي، حتى يستقر أولا، ومن ثم ينطلق نحو الإصلاح والبناء، فالاقتصاد الليبي الآن يحتاج لإدارته وفق أدوات اقتصاد الأزمة، وعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها، كما أن برنامج الإصلاح التنموي يختلف من بيئة دولة وظروفها إلى أخرى، ولكن المنطلقات الرئيسية ستكون واحدة لهذا الإصلاح. بعد تهيئة الأرضية، وذلك تمهيداً لعرض محاور برنامج إصلاح الاقتصاد الليبي، والتي يكمن في عدد من المحاور دون الخوض في تفاصيلها بسبب عدم وجود مجال لذلك، وهي كالتالي:

أولاً- الإنفاق الحكومي الرشيد: لا يقصد هنا بالإنفاق الحكومي الرشيد هو التقشف في الإنفاق العام كما يفعل صانع القرار الاقتصادي الليبي، منقاداً بشكل تام لأوامر وتعليمات المنظمات ذات التوجه الليبرالي مثل " *IMF & WB*"، أو الإسراف في الإنفاق كما فعلت الحكومات الليبية المتعاقبة خلال العقد المنصرم. بل يقصد به رفع الكفاءة الإنتاجية للإنفاق الحكومي، وبعبارة أخرى وضع حد لهدر المال العام، حيث تم هدر 419.6 مليار دينار خلال الفترة 2011- 2020، (تقرير ديوان المحاسبة، 2019، تقرير ديوان المحاسبة، 2020).

ثانياً- ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي: عندما ينظر للموازنات التقديرية بالدول النامية بشكل عام، والتي تعاني من العجز بشكل خاص، يلاحظ أن توزيع الموارد العامة للبلد تعكس بشكل واضح المزاج السياسي والاجتماعي التي تمر به تلك البلد، بل تنعكس أيضاً في طريقة تفكير وعمل قيادة البلد، ولها تداعيات واضحة على توزيع موارد الدولة وتحديد أولويات الإنفاق، وهذه التداعيات قد تكون هي المصدر الرئيسي المسبب في العجز الذي تمر

به تلك البلد. حيث يلاحظ المتتبع للموازنات التقديرية الخاصة بالبلد التي تعاني موازناتها العامة من العجز، أن هناك تخبط وعدم الرشد في تحديد الضروريات التي تتطلبها البلد في تسيير العجلة الاقتصادية بها.

ثالثاً- تنمية الموارد العامة: أن التعويل على محور الإنفاق العام الرشيد وحده غير كافي للحد من العجز، بل أن المبالغة في الحرص على الترشيد قد تكون له تداعيات سلبية على برنامج الإصلاح الاقتصاد، وكذلك على قدرة البلد على القيام بوظائفه، وإلى خفض معدلات التمويل، وربما تسبب في أحداث كساد اقتصادي بالبلد، وبدون أدنى ريب سيكون له أثار سلبية على رفاه المواطن. وأنما يقصد بالترشيد وضع حد لعبث الحكومة بالمال العام، والإسراف بحجة مصروفات عمومية أو مزايا ومكافئات لهم، وهذا ظاهر بكل وضوح في الدول المتخلفة وخاصة الغنية منها.

رابعاً- التحكم في الدين العام الداخلي والخارجي.

النتائج

- أظهرت نتائج مربع كالدر السحري أن الاقتصاد الليبي شهد في 2015، تشوه كبير، حيث لوحظ ارتفاع معدلات تضخم ومعدلات بطالة بشكل كارثي، كما سجلت تدني كبير في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصادي الليبي، هذا فضلا عن تسجيل عجز برصيد الميزان التجاري.

- بعد تنفيذ صانع القرار الاقتصادي النهج الانكماشي كسياسة إصلاح منذ 2016، تبين أنه في 2020 لم يطرأ أي تحسن على المستوى العام للأسعار، ولا على معدلات البطالة، ولا معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد الليبي، هذا فضلاً عن تسجيل فائض طفيف برصيد الميزان التجاري، بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة صادراته، هذا بالإضافة لضريبة بيع العملات الأجنبية وتخفيض قيمتها، وبالتالي لم يحدث أي نتيجة أحداث قيمة مضافة عبر البرنامج الإصلاحي.

- المنهج الانكماشي ذو تكلفة اقتصادية واجتماعية باهضة: وذلك بسبب طبيعة هذا البرنامج الانكماشي والتقشفي، وبالتالي من الطبيعي أن يركز على تخفيض الإنفاق العام الجاري والاستثماري، مما ينجم عنه تفاقم الكساد والبطالة، وانحدار المستوى العام للمعيشة، وعدم تحقيق قيمة مضافة للدخل المحلي الاجمالي.

- الفقراء وذوي الدخل المحدود من موظفي القطاع العام، هم من سيدفع العبء الأكبر لهذا النهج، وذلك بسبب تزايد البطالة في صفوفهم، وارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب إلغاء دعم السلع الأساسية، هذا فضلا عن زيادة رسوم الخدمات العامة وأسعار منتجات القطاع العام.

- أن الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو توفير النقد من العملات الأجنبية للبلد، بغرض مواجهة الديون الخارجية من وجهة نظر المنظمات الدولية "*IMF & WB*" تكنوقراط البلد المستهدفة، ولا يهمهم أن يؤدى ذلك إلى وقف

التنمية الاقتصادية وزيادة البطالة وتدهور مستوى معيشة مواطني البلد وخاصة ذوي الدخول المحدودة والفقراء والعجزة.

– أن الهدف الذي يسعى له خبراء المنظمات الدولية من خفض الطلب الكلي بالبلد بغرض تخفيض العرض النقدي، وذلك عبر رفع أسعار المحروقات وأسعار النقل والتصعيد في فرض الضرائب ورفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى وضع الكثير من العراقيل أمام المشروعات الاستثمارية بالبلد، وأيضا زيادة تكاليف المدخلات الإنتاجية، وبالتالي يؤدي الي تعرض الكثير منها للإفلاس والتوقف والخروج من السوق بسبب تلك الإجراءات التقشفية.

– والجدير بالذكر أن الإجراءات المالية والنقدية التي يفرضها برنامج التثبيت والتكييف الاقتصادي جلها لها آثار سلبية على الموازنة العامة للبلد، وتسبب في عدم توازن المتغيرات الكلية للبلد، ومن الأمثلة على ذلك، خفض الضرائب على الدخول المرتفعة، وعلى رؤوس الأموال المحلية بحجة تشجيع القطاع الخاص، والتركيز على الضرائب الغير مباشرة، مما يتسبب في زيادة تدهور دخول ومدخرات ذوي الدخول المحدودة والفقراء والعجزة، في حين يلاحظ أن الدول الصناعية تركز على ضرائب الدخل والأرباح والإيجارات. وكذلك تحرير التجارة الخارجية وما ينطوي عليه من خفض الرسوم الجمركية بحجة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يتسبب في تدهور حصيلة الموارد العامة للبلد.

– فضلاً عن وجود ست علاقات توازنية بالمدى الطويل، أظهرت النتائج أيضاً وجود أثر موجب على الموازنة العامة كمؤشر للإصلاح الإقتصادي لكل من متغير "OX" عائدات الصادرات النفطية ومتغير "M" الواردات الليبية بالدينار.

– أظهر متغير "OP" أن أسعار النفط له علاقة سلبية على الموازنة العامة كمؤشر للإصلاح الاقتصادي، ولعل هذا الأثر بسبب التشريعات المحلية، وكذلك الفساد والأخطاء الفادحة التي أحدثها صانع القرار الاقتصادي، مثل التمويل بالعجز والدين المحلي والاعتمادات التجارية والإفراط في الطباعة المحلية.

– كما أظهرت النتائج أن المتغير الوهمي "$D1$" الذي يعبر عن عدم الاستقرار السياسي والأمني له تداعيات سلبية على الموازنة العامة والإصلاحات الاقتصادية.

– لم يظهر متغير "IN" الموارد العامة الغير النفطية أي أثر على الموازنة، وذلك بسبب ضعف قيمتها وعدم جباية جلها في العقد الأخير من الدراسة، وفق ما أظهرته التقارير الرقابية المحلية.

التوصيات

– لا يمكن تنفيذ أي برنامج إصلاحي بدون استقرار البلد، وبالتالي لكي تستقر البلد يجب العمل على إدارة البلد بأدوات اقتصاد الأزمة، وأقصاء كل ما يعرف برجال الأعمال، وعدم السماح لهم بالتدخل في شؤون تسيير البلد،

سواء بصفة مستشارين أو بصفة رجال أعمال، وتجميد جميع القوانين التي تستثنيهم أو تعفيهم أو تمنحهم أي مزايا خلال فترة عدم الاستقرار.

– إن الاختلال الهيكلي للاقتصاد الليبي مرتبط بعدد من الاختلالات الهيكلية الأخرى، وبالتالي أصبح هذا الاختلال سمة من سمات الاقتصاد الليبي، وعليه فإن علاج هذا الاختلال لا يتأتى إلا عبر رؤية متكاملة، فلا يوجد أي حل جذري للعلاج في ظل وجود الاختلالات الأخرى بالاقتصاد الليبي.

– إن علاج العجز الداخلي للموازنة العامة الليبية أمر لا مناص منه، لأنه باستمرار وجود هذه العجوزات وما يترتب عليها من دحرجة الديون الداخلية، سيجعل من جهود أي إصلاح أو التنمية ضرب من الخيال ومصيرها الفشل لا محالة، مثل ما حدث ببرنامج التثبيت الهيكلي للاقتصاد المحلي المنتهج من *IMF* إزاء الدول المستدينه منه، وحال استمرار هذا العجز والفشل في إصلاح الاقتصاد المحلي، سيترتب عليه المزيد من الاضطرابات السياسية والأمنية والعسكرية والاجتماعية، وبالتالي إعادة ترسيخ الاقتتال وعدم الاستقرار.

– إذا كان المنهج الانكماشي المتبع حالياً يضرب بالتنمية عرض الحائط، ويوفر ادخار عام للدولة بغرض سد العجز وسداد الديون الداخلية المحدثه عبر الفساد وهدر المال العام، فإن برنامج الإصلاح التنموي يسعى بشكل رئيس بدفع عجلة التنمية للأمام، مما يوفر هذا النهج من فرص لزيادة التوظيف وتحسن مستوى المعيشة للمواطن، هذا فضلاً عن تنويع مصادر الدخل ونموه، مما يحد وبشكل لا ريب فيه من العجز والدين المحلي أو الخارجي إن وجد، ويدعم الاحتياطيات العامة للبلد.

– إن أي برنامج إصلاحي له تكلفة، وبالتالي يجب أن ينهى تفاوت الدخول لدى موظفي القطاع العام من الفئات الحاكمة بالدولة الليبية (التشريعية والتنفيذية والقضائية والمصرفية وغيرهم)، هذا فضلا على تحميل الأغنياء العبء الأكبر لتكلفة الإصلاح، وتحميل الطبقة الوسطى والدنيا العبء الأدنى من هذه التكلفة، كما يجب إلغاء الإنفاق العام الخاص ببند الباب الأول (إعاشة وقيافة ومزايا المسؤولين الأخرى)، كما يجب تقليص المصاريف التشغيلية لأدنى حد، ومنع شراء السيارات وبدل السكن وغيرها من المصروفات الباهضة للمسؤولين، والتي لا فائدة منها إلا هدر المال العام، مع تقليص الحكومة لحكومة أزمة.

المراجع

- ابومرداس، محمد. (2015). أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR. *مجلة البشائر الاقتصادية*. 1(2): 29– 47.
- إدارة الإحصاء التوثيق. *تقرير بيان الايراد العام*. مصرف ليبيا المركزي للسنوات 2017 و2018 و2019. طرابلس. ليبيا.
- اسماعيل، محمد، وعبدالمنعم هدي. (2018). *دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية*. صندوق النقد الدولي. الامارات. 03– 75.

- أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. 2016. *قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك*. [تاريخ الدخول، 2021.07.16]. رابط قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك. https://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank
- البنك الدولي: *نصيب الفرد من الدخل القومي طريقة أطلس بالأسعار الجارية للدولار*. (2021). https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?locations=LY. [الدخول: 8 يوليو 2021].
- البنك الدولي. *اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الدولار الامريكي*. (2021). https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=LY. الدخول: 8 يوليو 2021.
- البنك الدولي. تعداد السكان 2021 https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=LY. الدخول: 8 يوليو 2021.
- بن يحى، نسميه، وموارد تهتان. (2017). أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري. *مجلة مصارف*. 22: 217- 229.
- بني سلامه، محمد، ودرادكه، محمد (2017). *أثر الإصلاح الاقتصادي في الإصلاح السياسي: الأردن أنموذجاً (2002-2015)*. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات جامعة ال البيت الاردن*. (3): 327- 378.
- بوجمعة، بلال. (2015). تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014 في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي : دراسة قياسية للفترة 2001 – 2010. *مجلة البشائر الاقتصادية* 1(1): 35- 49.
- بوفليح، نبيل. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010. *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*. (9): 42- 53.
- بيرثلمي، جون كلود، وبن طاهر، نوال. (2004). الاصلاحات المالية والتطور المالي في الدول العربية. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*. 7(2): 01-27.
- حبيب، كريمة، وزقرير، عادل. (2018). اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام: بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*. (5): 111- 129.
- حجاب، وعيسى، وبوخرص، عبد الحفيظ، وبن محاد، سمير. (2019). الإصلاح الاقتصادي من خلال برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي – عرض تجربة الهند في الاصلاح الاقتصادي. *الملتقى الدولي الثامن حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية*– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية– جامعة الوادي. الجزائر.
- خرص، عبد الحفيظ، والحواس، زواق. (2018). دراسة تحليلية لتجربة إلاصالح الاقتصادي في تركيا. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*. (5): 65- 79.
- ديوان المحاسبة. (2011). *التقرير السنوي لسنة 2011*. طرابلس. ليبيا. 01- 232.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2012). *التقرير السنوي لسنة 2012*. طرابلس. ليبيا. 01- 150.
- ديوان المحاسبة. (2013). *التقرير السنوي لسنة 2013*. طرابلس. ليبيا. 01- 387.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2014). *التقرير السنوي لسنة 2014*. طرابلس. ليبيا. 01- 505.
- ديوان المحاسبة. (2015). *التقرير السنوي لسنة 2015*. طرابلس. ليبيا. 01- 565.

- ديوان المحاسبة. (2016). *التقرير السنوي لسنة 2016*. طرابلس. ليبيا. 01- 624.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2017). *التقرير السنوي لسنة 2017*. طرابلس. ليبيا. 01- 920.
- ديوان المحاسبة الليبي. (2018). *التقرير السنوي لسنة 2018*. طرابلس. ليبيا. 01- 992.
- ديوان المحاسبة. (2019). *التقرير السنوي لسنة 2019*. طرابلس. ليبيا. 01- 922.
- ديوان المحاسبة. (2019). *التقرير السنوي لسنة 2020*. طرابلس. ليبيا. 01- 1010.
- زكرياء، مسعودي. (2017). تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري –دراسة للفترة 2001–2016. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*. (6): 215- 228.
- عبورة، وحسام الدين. (2009). سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الشلف. الجزائر.
- عيسى، كمال. (2003). محددات عجز الموازنة العامة في السودان. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية*. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة أم درمان. السودان. 13. 87- 123.
- لعمى، أحمد ومسعي، محمد. (2014). أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر 2001–2010 دراسة تحليلية. *مجلة الباحث*.(14): 221- 232.
- مسعي، محمد. (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو. *مجلة الباحث*.(2012): 147- 160.
- مصرف ليبيا المركزي.(2007). التقرير السنوي. *ادارة البحوث والاحصاء*. ليبيا. طرابلس. 51: 01- 68.
- مصرف ليبيا المركزي. (2018). *إدارة البحوث والاحصاء. النشرة الاقتصادية*. الربع الثاني. طرابلس. ليبيا. 58: 01- 93.
- مصرف ليبيا المركزي. (2020). *النشرة الاقتصادية*. ادارة البحوث والاحصاء. ليبيا. طرابلس. الربع الثالث. 60: 01- 94.
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية. (2010). *البيانات الاقتصادية والاجتماعية عن الفترة 1962- 2006*. بنغازي. ليبيا. 01- 232.
- مازن أحمد، ورحيم، أحمد، ومهوس، حسين، وعلوان، حسين و صدام عباس. (2018). سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة اسعار النفط لسنة 2114 العراق والجزائر حالتان دراسيتان. *مجلة الدراسات النقدية والمالية*. عدد خاص ايلول. 01- 28.
- همسة قصي السامرائي. (2010). سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي- تجربة العراق بعد 2003. *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*. 4(13): 133- 154.
- وحدة الاقتصاد الكلي والتحليل المالي. (2020). *تقرير متابعة الموارد المالية والنفقات العامة*. وزارة المالية. طرابلس. ليبيا.
- يخلف، يوسف. (2018). الإصلاح الاقتصادي كمؤشر للإصلاح المؤسسي- دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي باستخدام دوال مربع كالدور للفترة 1996- 2017. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*. 12: 04- 34.
- يخلف، يوسف، وساسي، سامي والمالطي، عبدالفتاح. (2018). محددات عجز الموازنة العامة كملمح رئيس للأزمة الاقتصادية الليبي. *مجلة العلوم البحثة والتطبيقية*. 01-11.

- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2012). www.oecd.org. Acceded in 08 Jully 2021.
- Dawson, J. C. (2006). The Effect of Oil Prices on Exchange Rates: A Case Study of the Dominican Republic . *The Park Place Economist Journal*. XIV: 23-30.
- Nazir Nazir, Mumtaz Anwar, Mamoona Irshad & Ayza Shoukat. (2013). Does Fiscal Policy Matter for Growth? Empirical Evidence from Pakistan. *International Journal of Monetary Economics and Finance*. 5(3): 205- 212.
- International Monetary Fund. (2015). Structural Reforms and Macroeconomic Performance: Initial Consideration for the Fund. *Staff Report,* 1-62, Oct. Washington, D.C.
- Baecky J. and Havranek T. (2013). Structural Reforms and Economic Growth: A Meta-Analysis. Czech National Bank. *Working Paper Series 8*. ISSN 1803-7070: 2-31.